

بالنصف الأول.. 258,5 مليار دولار سيولة الأسواق الخليجية بنمو 62,6%

«الرشال»: بورصة الكويت تحقق ثالث أكبر ارتفاع للسيولة خليجياً



(تصوير قاسم باشا)

ذكر تقرير «الرشال» الاقتصادي أن أرقام السيولة في البورصات الخليجية للنصف الأول من العام الحالي تشير إلى زيادة في سيولة 3 أسواق من أصل 7. وقال التقرير أن جميع مؤشرات الأسعار للأسواق السبع أنهت خسارة مقارنة مع نهاية العام الفائت بسبب تفشي وباء كورونا، أي أن حركة السيولة خالفت حركة المؤشرات لثلاث أسواق ووافقتها في أربع. وأشار التقرير إلى ارتفاع السيولة الإجمالية لبورصات الخليج في النصف الأول من العام الحالي بنحو 62,6%، أو من نحو 159 مليار دولار في النصف الأول من 2019 إلى نحو 258,5 مليار دولار حتى نهاية يونيو الفائت، حيث يعود السبب الرئيسي لارتفاع السيولة الإجمالية لتلك البورصات عن ارتفاع سيولة السوق السعودي بنحو 82,9%.

لأنه السوق المهيمن. والجدير بالذكر أن جميع الأسواق الأخرى انخفضت مساهمتها من مجمل السيولة باستثناء السوق السعودي. ثاني أكبر ارتفاع في السيولة كان من نصيب سوق دبي المالي الذي ارتفعت

سيولته بنحو 29,2%، وكان أداء مؤشره مغايراً لأداء سيولته، حيث سجل أكبر نسبة انخفاض من بين البورصات السبع بنحو 25,3%. وسجلت سيولة بورصة الكويت ارتفاعاً بنحو 9,7%، بين النصفين، بينما انخفضت نسبة مساهمتها في

سيولته البورصات السبع من 8% للنصف الأول من 2019 إلى نحو 5,4% للنصف الأول من 2020. وقال التقرير أن أسوء أداء في حركة السيولة كان لبورصة البحرين التي انخفضت سيولتها

بنحو 33,5% بين النصفين، وحققت مؤشرها ثاني أكبر انخفاض بين الأسواق السبع وبنحو 20,7%. وحققت سوق أبوظبي ثاني أعلى انخفاض في مستوى السيولة وبتراجع 25,6%، وحققت مؤشره خسائر 15,6%.

هل أثبتت «الفائدة الصفرية» نجاحها في دعم الاقتصاد؟

محمود عيسى



تناولت مجلة الإيكونوميست البريطانية مسألة خفض أسعار الفائدة الصفر، مشيرة إلى أنه لا يمكن التعويل عليها للتكيف مع المشاكل الاقتصادية، وبالتالي يجب أن يكون هناك بديل آخر يتولى هذه المهمة. وقالت المجلة أن استراليا كانت معروفة بارتفاع أسعار الفائدة لديها، لكن من الآن فصاعداً، لن يستمر الوضع كذلك. ففي شهر مارس، خفض بنك الاحتياطي الأسترالي الفائدة القياسية إلى 0,25%، وهذا هو أدنى سعر فائدة على الإطلاق، ويأتي مستوى ممكن. ولتأكيد نواياه بأن أسعار الفائدة ستبقى على هذا المستوى، تعهد البنك بتثبيت عوائد السندات لمدة 3 سنوات عند 0,25%.

وأشارت المجلة في مقال تحت عنوان «جاذبية الفائدة الصفرية» إلى أن الحالة الأسترالية تشير إلى أن أسعار الفائدة القريبة من الصفر أصبحت هي القاعدة في البلدان الغنية، كما أن أسعار الفائدة المنخفضة جداً شائعة في دول ومناطق أخرى أيضاً كالولايات المتحدة في الأسواق الناشئة، وتجد فقط أن إندونيسيا والمكسيك وروسيا وتركيا المعرضة للتضخم لديها أسعار فائدة قصيرة الأجل فوق 4%.

من تقلب العملات، وليس ثمة مجال كبير أمام أسعار الفائدة للتكيف مع المشاكل الاقتصادية، ما يستدعي أن يكون هناك شيء آخر. ويعتبر سعر الصرف هو المرشح المحتمل لهذه المهمة. ولتعليل ذلك، لنبدأ بفكرة أن التجارة وتدفقات رأس المال هما صورتان متعاكستان. ولنفترض أن دولة لديها عجز في الحساب الجاري بقيمة 10 مليارات دولار كل عام. وتمويل ذلك، فإنها ستفترض 10 مليارات دولار من الخارج. وكلما ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل لديها مقارنة

بالدول الأخرى، زادت جاذبيتها للمقرضين. ولكن الاقتراض قصير الأجل ليس هو الطريقة الوحيدة لتمويل عجز الحساب الجاري في دولة ما. وبدلاً من ذلك، يمكنها بيع بعض أصولها من العقارات أو الأسهم، على سبيل المثال، أو حتى خصخصة شركات كاملة لمستثمرين أجانب. ومن المفيد التفكير في سعر الصرف باعتباره سعر الظل لهذه الأصول. وهنا تجد العملة مستوى يحافظ على التوازن بين الحسابات الجارية وحسابات رأس المال. ولنفترض أن ثمة دولة تطبق سعر الفائدة الصفرية، وأن صادراتها مقسومة بين المواد الخام والصلب والصناعية. وإذا افترضنا وقوع صدمة اقتصادية تقلل من الطلب على السلع، فإن ذلك سيخفض سعر صرف عملة تلك الدولة، مما يعزز الطلب على منتجاتها. وإذا كانت أسعار الفائدة إيجابية فيمكن للبنك المركزي تخفيضها لتحفيز الإنفاق المحلي وتعويض النقص في صادرات المواد الخام، أما إذا

كانت معدلات الفائدة صفرية فإن هذا الأمر لن يكون ممكناً. والنتيجة هي أن دور سعر الصرف سيحتاج إلى مزيد من التركيز لتحفيز الاقتصاد. ويعزز هذا القول ما ذكره محلل بنك ستاندرد تشارترد البريطاني ستيف إنجلاند من أن النتائج المعقولة للمعدلات المنخفضة المنتشرة على نطاق واسع تتمثل في تقلبات أسعار صرف العملة، وإذا كان السعر هو ورقة اللعب الوحيدة المتاحة، فكلما كان الاقتصاد أكثر انغلاقاً، كان أكثر عرضة للتدهور أما في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً، فإن تراجع سعر صرف العملة سيكون أقل.

تخفيف التقلبات

وقالت المجلة أن السياسة المالية ذات تأثير واضح للتخفيف من تقلب العملات، فكلما تزايد الإنفاق الحكومي لمواجهة هزة اقتصادية، كانت الحاجة أقل للتخفيف بوسائل أخرى كتخفيض قيمة العملة. وانتهت الإيكونوميست إلى القول أن الجاذبية وسهولة الوصول إلى أسواق الأصول في الدولة من الأمور الإيجابية التي تعيدنا إلى تدفقات رأس المال، بما لها من تأثير أساسي على تقلبات صرف العملة. وكلما اتسع نطاق الأصول المعروضة للاستثمار وكلما كان شرائها أو بيعها أسهل، قلت الحاجة لتخفيض العملة لإغراء المستثمرين الأجانب. بالمقابل كلما كانت القيود المفروضة على مبيعات الأصول عبر الحدود في دولة ما أكثر تشدداً، فمن المرجح أن تكون عملتها أكثر تقلباً. وببساطة إذا لم تكن ثمة أصول ذات نوعية جيدة ونمو قوي على نحو يغري الأجانب بشرائها، فإن العملة ستكون في خطر أكبر في بلد يطبق فائدة صفرية.

«غلوبل داتا»: انتعاش نشاط البناء بالشرق الأوسط سيكون متبايناً العام المقبل بين دولة وأخرى

توجه الحكومات لضبط إنفاقها في 2021.. يقلص فرص نمو قطاع الإنشاءات



محمود عيسى

التقديرات الحالية للنظرة المستقبلية لنمو قطاع الإنشاءات في منطقة مينا في عام 2021 نحو 21%، مع توقع أن تسجل مصر أعلى مستوى للنمو (89%) العام المقبل. ويتوقع أن ينكمش قطاع الإنشاءات في منطقة مينا بنسبة 4,2% في عام 2022 و4,6% في عامي 2023/2024.

مجالات النمو

وفي حين سيستمر نشاط البناء الإقليمي في مواجهة ظروف غير مواتية في عام 2021 فمن المتوقع ظهور حركة صعودية تعززها الأساسيات الاقتصادية الإيجابية لدى الأسواق الإقليمية الرئيسية. ويمكن أن يتعافى نمو القطاع الخاص في الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى خفض معدل البطالة ضمن شرائح المواطنين الشباب، بالإضافة إلى تسريع الحكومات وتيرة الإصلاحات الرامية لتعزيز الاستثمار الأجنبي وتشجيع الشركات المحلية على استخدام رأس المال المحلي.

وستتجلى مثل هذا التقدم في مجالات منها تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والملكية الأجنبية لتصبح أكثر جاذبية فضلاً عن تخفيف دورة الروتين وتسهيل إجراءات التراخيص، وتطوير الأسواق المالية بشكل أفضل. ومن المرتقب أن تؤدي جهود الحكومة لجمع الأموال إلى توسيع برامج الخصخصة أيضاً.

حذرت شركة «غلوبل داتا» من أن ضبط أوضاع المالية العامة في العام المقبل، قد يقيد النمو غير النشط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع توقع انخفاض الإنفاق العام، وبالتالي تضائل الفرص المتاحة لشركات القطاع الخاص في عمرة تدابير الضبط المالي التي ستتخذها الحكومات الإقليمية في 2021. ونقلت مجلة ميد عن الشركة قولها أن انتعاش النشاط في قطاع البناء في منطقة الشرق الأوسط سيكون متبايناً بين دولة وأخرى وستؤثر زيادة مضافة أنه في الوقت نفسه، ستؤثر زيادة الضرائب وتخفيضات الدعم المختارة وإدخال رسوم خدمات القطاع العام المختلفة على القوة الشرائية للأسر، مما يؤثر سلباً على الاستثمارات التجارية المستقبلية.

ووفقاً لما جاء في تقرير شركة «غلوبل داتا»، تحت عنوان «توقعات الإنشاءات العالمية حتى عام 2024: تحديث الربع الثاني لعام 2020»، فقد توقع أن يكون نشاط البناء ضعيفاً خلال الفترة المتبقية من 2020، وتصابه زيادة كبيرة في المطالبات المتعلقة بظروف القوة القاهرة. وكانت الشركة قد خفضت في الشهر الماضي توقعات نمو ناتج البناء لمنطقة مينا لعام 2020 إلى 2,4%، وهو انخفاض إضافي عن توقعات الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 4,6%، وتبلغ

32,5 مليار درهم مبيعات عقارية في دبي بالنصف الأول

محافظة على مستوياتها التي تتراوح بين 5 و7%، حسب المناطق ونوعية الوحدات العقارية. ولفت الحمادي إلى أن القطاع العقاري في دبي حالياً يشهد انتعاشاً حسب المؤشر الرسمي لأسعار البيع في دائرة الأراضي والأموال، بسبب وجود مشترين نشطين بالسوق نتيجة الأسعار المخترجة وخطط السداد الطويلة التي يقدمها المطورون وانخفاض نسب الدفعات الأولى لشراء العقار، مشيراً إلى أن القطاع حقق منذ يناير حتى يونيو 2020 ما يقارب 32,5 مليار درهم قيمة مبيعات موزعة على 15897 صفقة.



إسماعيل الحمادي

قال المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة الرواد للعقارات المتخصصة في الاستشارات العقارية والتسويق العقاري في دبي - إسماعيل الحمادي في أن السوق العقاري في دبي يوفر حالياً فرصاً استثمارية قوية في عقارات القلل والوحدات السكنية ذات المساحات الكبيرة والأراضي الجاذبة، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات مغرية تشجع على الشراء بغرض الاستثمار أو الاستخدام النهائي.

وأضاف الحمادي في بيان صحفي أن متوسط أسعار العقارات السكنية في دبي انخفض إلى ما يقارب ربع قيمته مما كانت عليه عام 2014 حسب دراسات السوق، كما سجل قطاع السكن منذ أبريل انخفاضاً في الأسعار - حسب بيانات مركز دبي للإحصاء - التي تشير إلى انخفاض أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة 6,30% خلال أبريل و6,26% خلال مايو و5,54% خلال يونيو، فضلاً على أن القطاع سجل تراجعاً في تكلفة البناء نتيجة تراجع أسعار المواد البناء، فيما بقيت نسبة العوائد

وقال الحمادي إن وعي المستثمرين واقتناعهم بفكرة أن العقار هو الخيار الآمن لحماية السيولة المالية في فترات الأزمات والاضطرابات الاقتصادية العالمية، إلى جانب تدني أسعار الفائدة على القروض العقارية دفع الكثير لاتخاذ قرار الاستثمار في العقارات، وعلى رأسها وحدات القلل التي يشهد سوقها قوة في الأداء خلال الفترات الأخيرة بسبب ارتفاع الطلب عليها.

إعلان

تعلن شركة النقل العام الكويتية عن رغبتها في طرح المناقصة العامة رقم (2020/20) الخاصة بصيانة وتنظيف شبكة الصرف الصحي الخاصة بالمواقع المختلفة التابعة لشركة النقل العام الكويتية (كراج الجبراء - كراج صباحان - كراج أمفرة) طبقاً للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة بكراسة شروط المناقصة. ويمكن الحصول على كراسة شروط المناقصة من صندوق الشركة الكائن بمبنى الإدارة الرئيسي (بالمرقاب) شارع عبد العزيز حمد الصقر - الدور الأرضي.

الطرح	الإقفال	سعر كراسة الشروط	الكفالة البنكية
2020/7/19	2020/8/10	75 د.ك.	5 % صالحة لمدة 90 يوم

سيعقد الاجتماع التمهيدي يوم الإثنين الموافق (2020/7/27) بتمام الساعة (11:00) الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر الشركة بمكتب السيد / رئيس قسم الصيانة العامة بكراج الشويخ. آخر موعد لتسليم العطاءات يوم (الإثنين) الموافق (2020/8/10) بالصندوق رقم (2) الكائن بالدور الرابع بالمقر الرئيسي للشركة بتمام الساعة (12:00) الثانية عشر ظهراً.

لمزيد من الاستفسار عن الجوانب القانونية يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية،
مباشر + 965 22328728
فأكس + 965 22328705
فأكس + 965 22328870
إدارة الشؤون الإدارية

لمزيد من الاستفسار عن الجوانب القانونية يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية،
مباشر + 965 65002208
فأكس + 965 22328870
إدارة المشتريات والمناقصات

E-mail: PAtifil@kptc.com.kw E-mail: VRemonN@kptc.com.kw



جمعية الفيروان التعاونية

تنويه

عن بعض التعديلات على البنود التي وردت بالإعلان الخاص بطرح أنشطة للاستثمار بتاريخ 2020/7/14 كما يلي.

رقم البند	التعديل
البند الأول	أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري (مطابق للنشاط المطلوب) ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
البند الثالث	يحذف هذا البند
البند الرابع	سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على الأقل عن ألف دينار كويتي (1000 د.ك) على أن يكون بشيك واحد مصدق (وفي حال تقديم أكثر من شيك للدعم يتم استيعاده).
البند الخامس	يلتزم مقدم الطلب (بتقديم) شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 د.ك) قيمة التامين الأولي يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التامين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التامين المتعلق بالقيمة الاجبارية المعتمدة عند التعاقد.

لذا اقتضى التنويه،،، مجلس الإدارة

إعلان

تعلن شركة النقل العام الكويتية عن رغبتها في طرح المزايدة العامة رقم (2020/1) الخاصة ببيع المركبات وقطع الغيار المهكئة ومواد مهكئة أخرى التابعة لشركة النقل العام الكويتية طبقاً للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة بكراسة شروط المزايدة. ويمكن الحصول على كراسة شروط المزايدة من صندوق الشركة الكائن بمبنى الإدارة الرئيسي (بالمرقاب) شارع عبد العزيز حمد الصقر - الدور الأرضي.

الطرح	الإقفال	سعر كراسة الشروط	الكفالة البنكية
2020/7/19	2020/8/10	75 د.ك.	5 % صالحة لمدة 90 يوم

سيعقد موعد المعاينة يوم الإثنين الموافق (2020/7/27) بتمام الساعة (10:00) الساعة العاشرة صباحاً بموقع شركة النقل العام الكويتية بصباحان. آخر موعد لتسليم العطاءات يوم (الإثنين) الموافق (2020/8/10) بالصندوق رقم (1) الكائن بالدور الرابع بالمقر الرئيسي للشركة بتمام الساعة (12:00) الثانية عشر ظهراً.

لمزيد من الاستفسار عن الجوانب الفني يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية،
مباشر + 965 22328288
فأكس + 965 22328241
مباشر + 965 22328751
فأكس + 965 22328738
لجنة فرز وبيع المواد المهكئة

لمزيد من الاستفسار عن الجوانب القانونية يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية،
مباشر + 965 65002208
فأكس + 965 22328870
إدارة المشتريات والمناقصات

E-mail: PAtifil@kptc.com.kw E-mail: VRemonN@kptc.com.kw

